

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

فصل : فإن كانت الدار بين ثلاثة أثلاثا .

فصل : فإن كانت الدار بين ثلاثة أثلاثا فاشتري أجنبي نصيب أحدهم فطالبه أحد الشريكين بالشفعة فقال إنما اشتريته لشريكك لم تؤثر هذه الدعوى في قدر ما يستحق من الشفعة بين الشريكين نصفين سواء اشتراها الأجنبي لنفسه أو للشريك الآخر وإن ترك المطالب بالشفعة حقه منها بناء على هذا القول ثم تبين كذبه لم تسقط شفעתه وإن أخذ نصف المبيع لذلك ثم تبين كذب المشتري وعفا الشريك وعن شفעתه فله أخذ نصيبه من الشفعة لأن اقتصاره على أخذ النصف بني على خبر المشتري فلم يؤثر في إسقاط الشفعة واستحق أخذ الباقي لعفو شريكه عنه وإن امتنع من أخذ الباقي سقطت كلها لأنه لا يملك تبعض صفقة المشتري ويحتمل أن لا يسقط حقه من النصف الذي أخذه ولا يبطل أخذه له لأن المشتري أقر بما تضمن استحقاقه لذلك فلا يبطل برجوعه عن إقراره وإن أنكر الشريك كون الشراء له وعفا عن شفעתه وأصر المشتري على الإقرار للشريك به فللشفيع أخذ الكل لأنه لا منازع له في استحقاقه وله الإقتصار على النصف لإقرار المشتري له باستحقاق ذلك